الأمم المتحدة
S/PRST/2005/32

مجلس الأمن

Distr.: General
14 July 2005
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٢٢٧، المعقودة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥، في إطار نظر المجلس في البند المعنون ''الحالة في الصومال''، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

''يؤكد مجلس الأمن مجددا جميع مقرراته السابقة المتعلقة بالحالة في الصومال، لا سيما بيانا رئيس المجلس (S/PRST/2004/43)، المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، و (S/PRST/2005/11)، المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥.

''ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S/2005/392)، ويكرر تأكيد التزامه بإيجاد تسوية شاملة ودائمة للوضع في الصومال، واحترامه لسيادة الصومال، وسلامته الإقليمية، واستقلاله السياسي ووحدته، بما يتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

''ويرى مجلس الأمن أن عملية انتقال المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى الصومال الجارية الآن تشكل بادرة مشجعة، ويحث على إحراز مزيد من التقدم في هذا الشأن، ويدعو القادة الصوماليين إلى مواصلة العمل من أجل المصالحة، من خلال إقامة حوار يضم جميع الأطراف وبناء توافق في الآراء ضمن إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية وفقا للميثاق الاتحادي الانتقالي لجمهورية الصومال، المعتمد في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

''ويعرب مجلس الأمن عن قلقه بشأن الخلافات التي نشأت مؤخرا وبشأن ازدياد التوتر فيما بين القادة الصوماليين، مما يهدد بقاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ويناشد مجلس الأمن جميع القادة في الصومال ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واتخاذ خطوات فعالة على الفور لتخفيف حدة التوتر. فلا يمكن قبول العنف أو

140705 140705 05-42152 (A)
0542152

الأعمال العسكرية من جانب أي من أعضاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية أو أي أطراف أخرى كسبيل للتعامل مع الخلافات القائمة حاليا ضمن المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ويكرر مجلس الأمن أن أياً من أعضاء المؤسسات المذكورة أو أي أطراف أخرى تواصل انتهاج سبيل المواجهة والصراع، بما في ذلك الأعمال العسكرية، ستخضع للمحاسبة على ذلك.

”ويحث مجلس الأمن المؤسسات الاتحادية الانتقالية على ألا تتأخر في وضع خطة وطنية لإرساء الأمن والاستقرار، تضم اتفاقا شاملا لوقف إطلاق النار يمكن التحقق من تطبيقه ويفضي إلى نزع السلاح بصورة نهائية، ويرحب برغبة الأمم المتحدة في إسداء المشورة في هذا المضمار.

”ويشيد مجلس الأمن بالالتزام الذي أبداه الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) دعما لعملية نقل المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى الصومال، ويكرر الإعراب عن دعمه للجهود المبذولة للمساعدة في العملية الانتقالية في الصومال. ويرحب مجلس الأمن باستعداد الاتحاد الأفريقي وإيغاد لتعزيز دعمهما المتواصل لإنشاء حكومة مركزية عاملة بالصومال، بما في ذلك احتمال نشر بعثة لدعم السلام في الصومال، ويشجع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على متابعة إبلاغ مجلس الأمن بكافة التطورات. ويتوقع مجلس الأمن أن يتمكن الاتحاد الأفريقي وإيغاد من وضع خطة تفصيلية للبعثة، بالتنسيق الوثيق مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وعلى أساس من توافق الآراء بصورة عامة داخل هذه المؤسسات، على أن تكون هذه الخطة متماشية مع الخطة الوطنية لإرساء الأمن والاستقرار.

”ويحيط مجلس الأمن علما بطلب مجلس السلام والأمن الموجه إلى مجلس الأمن بشأن السماح باستثناء من حظر الأسلحة المفروض على الصومال بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وهو الطلب الوارد في بياني مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادرين في ١٢ أيار/مايو و ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ويعرب مجلس الأمن عن استعداده للنظر في هذه المسألة، على أساس ما يقدم من معلومات بشأن خطة البعثة الواردة في الفقرة ٦، في الوقت المناسب.

”ويُذكِّر مجلس الأمن كذلك جميع الأطراف في الصومال، بما في ذلك جميع أعضاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية، فضلا عن الدول الأعضاء كافة، بالتزامها

بتنفيذ وإنفاذ الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على الأسلحة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢). ويؤدي استمرار عدم الامتثال لهذا الإجراء إلى تقويض جهود الذين يسعون إلى إحلال السلام في الصومال. ولن يتأتى إحراز تقدم فعلي ودائم في الصومال ما دامت الأسلحة والذخيرة تتدفق دون رادع عبر حدود الصومال. ويتوقف نجاح عملية المصالحة الوطنية في المستقبل على توفير بيئة مستقرة وآمنة في الصومال.

”ويرحب مجلس الأمن بتواصل مشاركة المانحين في دعم إنشاء حكومة قادرة على مزاولة مهامها في الصومال من خلال آلية لجنة التنسيق والرصد، وفي تنفيذ إعلان المبادئ. ويشجع مجلس الأمن البلدان المانحة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مواصلة مساهمتها في عملية الإعمار والإصلاح في الصومال، ولا سيما من خلال آلية برنامج المساعدة السريعة والجهود التي تنسقها الأمم المتحدة.

”ويشدد مجلس الأمن على أن تحسين الحالة الإنسانية عنصر من عناصر الدعم الأساسية لعملية السلام والمصالحة. ويؤكد مجلس الأمن مجددا أن كفالة إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع الصوماليين المحتاجين وتوفير الضمانات اللازمة لسلامة العاملين في ميدان المساعدة وأمنهم من الأولويات والالتزامات العاجلة الواقعة على عاتق المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ويرحب مجلس الأمن كذلك بالجهود والأعمال الجارية التي تضطلع بها دوائر الأعمال التجارية، والمنظمات الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والجماعات النسائية من أجل تيسير قيام الديمقراطية في الصومال.

”ويعرب مجلس الأمن عن استيائه مما وقع مؤخرا قبالة ساحل الصومال من اختطاف سفينة كانت مستأجرة من جانب برنامج الأغذية العالمي ومحملة بالمساعدات الغذائية لضحايا أمواج التسونامي، ويحيط علما بالقرار الذي اتخذه البرنامج فيما بعد بوقف كل شحنات المساعدة الإنسانية إلى الصومال. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من أثر هذه التطورات، ويدعو إلى تسوية هذا الحادث على نحو سريع وبطريقة مناسبة. ويدين مجلس الأمن إدانة بالغة الشدة الاغتيال الهمجي الذي تعرض له المناضل الصومالي من أجل السلام عبد القادر يحيى علي في ١١ تموز/يوليه في مقديشيو. ويدعو مجلس الأمن إلى التحقيق في الحادث فورا ومحاسبة المسؤولين عنه بصورة تامة.

”ويرحب مجلس الأمن بالإجراءات التي يجري اتخاذها لتعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال ويعيد تأكيد دعمه القوي للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في إطار دوره القيادي من أجل تشجيع الحوار الجامع بين قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ويهيب مجلس الأمن بجميع الأطراف الصومالية والدول الأعضاء أن تتعاون معه بشكل تام في هذا الصدد.

”ويجدد مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل لعملية السلام في الصومال والتزام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة للجهود الإقليمية ودون الإقليمية المبذولة في هذا الشأن“.